

فرنسا: توترات البحرين «تكبج» المصالحة الوطنية

■ باديس - رويترز



رومان نادال

□ قالت فرنسا أمس الجمعة (2 يونيو/ حزيران 2017) إن تزايد التوتر في البحرين يعرقل مساعي المصالحة الوطنية بعد قرار حل جماعة المعارضة العلمانية الرئيسية الذي أثار قلق المدافعين عن حقوق الإنسان.

وأمرت محكمة بحرينية يوم الأربعاء بحل جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) وهي جمعية اجتماعية وسياسية تدعو للديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الاجتماعية.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية رومان نادال للصحافيين خلال إفادة صحفية يومية على الإنترنت «التوترات المتفاقمة في البحرين تضع مكبحا على استئناف حوار سياسي شامل يضم كل أطراف المجتمع البحريني».

وأضاف قائلاً «هذا الحوار هو السبيل الوحيد لضمان المصالحة الوطنية». وتبنت فرنسا في ظل الإدارة السابقة علاقات أوثق مع دول الخليج العربية ونادرا ما كانت تتنقد علنا قضايا سياسية داخلية.

وكانت وزارة العدل البحرينية قد أقامت دعوى ضد جمعية وعد في مارس آذار متهمه بإيها بارتكاب «مخالفات جسيمة تستهدف مبدأ احترام حكم القانون، ودعم الإرهاب، وتغطية العنف». وقد أشادت بالحكم.

وقالت المحكمة إن الجمعية مجدت رجلا أدينوا بقتل ثلاثة من الشرطة في تجدير وقع عام 2014 ووصفتهم بأنهم «شهداء الوطن». وأعدم الثلاثة في ذلك العام في أول تنفيذ لعقوبة الإعدام في البحرين منذ سنوات.

■ جنيف - الأمم المتحدة

□ طالب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، زيد رعد الحسين، حكومة البحرين نهار الجمعة، بإطلاق تحقيق فوري ومستقل وفاعل لكشف ملابسات مقتل خمسة متظاهرين خلال عملية أمنية جرت الأسبوع الماضي.

وفي 23 مايو/ أيار 2017، قامت قوى أمن بحرينية بعملية أمنية في منطقة الدراز، حيث ينظم مناصرو الشيخ عيسى قاسم، اعتصامات منذ شهر يونيو/ حزيران 2016، مما أدى إلى مقتل خمسة متظاهرين واعتقال 286 شخصاً وفقاً لمصادر رسمية بالإضافة إلى جرح 19 رجلاً من هذه العملية الأمنية هي الثالثة التي تشهدها المنطقة منذ ديسمبر/ كانون الأول 2016، وقد جرت العملية بعد يومين من صدور حكم عن محكمة بحرينية ضد الشيخ عيسى قاسم يقضي بسجنه مدة سنة مع وقف التنفيذ بعد إدانته بتهمة جمع أموال بطريقة غير مشروعة وبتبييض الأموال.

وقد أشار المفوض السامي: «اني أحث الحكومة على إجراء تحقيقات في أحداث 23 مايو، لا سيما حول مقتل عدد من الأشخاص، وأحثها على أن تنشر نتائج التحقيقات للرأي العام وأن تحمّل مرتكبي



زيد رعد الحسين

هذه الأفعال مسئولية أفعالهم، كما أدعوا كافة الأطراف إلى الابتعاد عن العنف».

وأشار المفوض السامي إلى التقارير التي تشير إلى دفن الضحايا من دون الحصول على موافقة ذويهم وهو أمر يثير القلق، وشدد على أنه يجب السماح لأفراد العائلة بأن يقوموا ببراسم

الجنائز حسب عاداتهم وتقاليدهم. ودعا المفوض السامي من جهة أخرى السلطات إلى إطلاق سراح أي شخص لا يزال محتجزاً لممارسته حقّه سلميًّا في حرية التعبير والتجمع. وأضاف أنه لا بد من معاملة المتهمين بارتكاب أي جرائم معاملة تحترم حقوقهم الكاملة، بما في ذلك الحق في

«المفوض السامي»: أطالب بإجراء تحقيقات حول مقتل متظاهرين في البحرين

المحاكمة وفق الأسس القانونية. وقد عبّر المفوض السامي عن قلقه حيال العنف وعمليّات التوقيف لأنها برزت وكأنّها جزء من حملة أوسع نطاقاً ضدّ المعارضة في البلاد. فنهار الأربعاء، خلّت محكمة في المنامة أحد الجمعيات السياسية المعارضة التي لا تزال قائمة في البلاد، وهي جمعية العمل الوطني الديمقراطي، والمعروفة باسم «وعد»، وتشير المصادر المطلعة إلى استدعاء عدد من الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان للاستجواب مؤخرًا، ووصلتنا ادّعاءات تشير إلى سوء معاملتهم خلال الاستجواب. وفي شهر أبريل/ نيسان من هذا العام، منح تعديل دستوري المحاكم العسكرية حق محاكمة المدنيين.

وختم المفوض السامي قائلاً: «تشير التقارير إلى أنّ المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في البحرين لا يزالون يواجهون القيود والترهيب والاستجواب والاحتجاز ومنع السفر. وأحثّ البحرين على اختيار مسار آخر - هو مسار التواصل والحوار، وعلى مساهلة مرتكبي العنف بغض النظر عن هويّتهم، وأكد على استعداد مكتبه لتقديم المساعدة أو المشورة التقنيّة بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البحرين».

وزير الخارجية: التقرير الرسمي «للمراجعة الأمامية» شاركنا فيه 13 جمعية ونقابة حقوقية

■ القضيبيّة - حسن المدحوب

□ أكد وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، أنه «في إطار آلية المراجعة الدورية لحقوق الإنسان، على إعداد تقاريرها الوطنية في الشراكة المجتمعية، وفي هذا الإطار عقدت وزارة الخارجية اجتماعات عدة، للتشاور الوطني شملت الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، لمناقشة مرئيات هذه الجهات بهدف إعداد تقرير الاستعراض الدوري الشامل الثالث لمملكة البحرين، كما نظمت وزارة الخارجية اجتماعاً للتشاور مع منظمات المجتمع المدني شارك فيه (13) جمعية ونقابة معنية بحقوق الإنسان، قدم بعضها ملاحظات ومرئيات، وقد تم أخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار في التقرير».



الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة

وتعاونت مع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مملكة البحرين، استناداً إلى التوجيهات السديدة للقيادة الرشيدة والبرنامج الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل

لحقوق الإنسان، وذلك تفعيلًا لمبدأ الشراكة مع الجهات المحلية والدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان». وختم وزير الخارجية «تقدم المنظمات غير الحكومية في إطار قواعد الأمم المتحدة، تقارير حقوقية، في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل، للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بخصوص الدولة التي تتم مناقشة تقريرها، وتقوم المفوضية بتلخيص المعلومات الموثقة الواردة في هذه التقارير وتضمينها في تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان، ويمكن لأي دولة تشارك في المناقشات التفاعلية في المجلس أن تشير إلى التقرير المذكور أثناء الاستعراض في اجتماع الفريق العامل، ويمكن للمنظمات غير الحكومية المعتمدة الحضور كمرقب، في دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، وتستطيع الإلقاء ببيانات في الدورات العادية لمجلس حقوق الإنسان عندما يجري النظر في نتائج استعراضات الدول».

تعاونت فني عدد من المجالات منها التعاون في بناء قدرات العاملين في مجالات إنفاذ القانون، وتطوير المؤسسات الرقابية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بما يتفق واحتياجاتها ويتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتطوير دور جمعيات المجتمع المدني وذلك لضمان نشر ثقافة حقوق الإنسان وتنميتها. وبين «وعلى اثر هذا التعاون الفني، عقدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ورشة عمل حول «دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين» استكمالاً لفعاليات برنامج التعاون الفني الذي ينظم بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وذلك بتاريخ 26 أبريل 2014، كما نظمت المؤسسة الوطنية أيضاً ورشة عمل أخرى حول «تقارير المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الخاصة بالاستعراض الدوري الشامل (UPR) بالتعاون مع المفوضية السامية

خليفة ملك مملكة البحرين المقدي، وذلك بما يوفر بيئة إيجابية تقود إلى التعاون والتكامل في المجتمع البحريني لما فيه خير وخدمة الصالح العام». وأكمل «بالإضافة للجهود التي تقوم بها الوزارات المعنية، فقد تم تنظيم دورات تدريبية عن دور المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، وذلك بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، كما تم عقد ورش عمل تعني بضمانات المحاكمة العادلة، واتفاقية مناهضة التعذيب، والحق في حرية الرأي والتعبير وغيرها من البرامج».

وقال: «قام فريق فني من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بزيارة لمدة شهرين إلى مملكة البحرين في أوائل 2014 وقد كان الغرض من هذه الزيارة هو عقد مشاورات مع جهات حكومية ورسمية ومنظمات المجتمع المدني ووضع برنامج التعاون الفني وبناء القدرات، وعلى ضوء هذه المشاورات توصل الجانبان إلى مشروع

«الخارجية»: الرد على 175 توصية أممية «حقوقية» قبل سبتمبر 2017

الواقع، وفي التعقيب والرد على ما طرح من أسئلة وملاحظات أثناء الحوار، وعن موقف الوفد الذي ارتكز على مبادئ النهج الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المقدي الذي يؤكد على احترام مبادئ تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مجتمع ديمقراطي يسعى لتحقيق الأمن والأمان والتنمية والعدالة للجميع والذي يؤكد على أن عملية الإصلاح هي عملية متواصلة منطلقاً من القيم السامية ومبادئ ديننا الحنيف التي تتسم بها مملكة البحرين منذ نشأة الدولة الحديثة».

وبيّن أن «التقرير الوطني لم ينحصر في سرد ما تم إنجازه في مجال ضمان الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في التنمية بالإضافة إلى عدد من التوصيات الطوعية، بل تطرق بوضوح أيضاً إلى التحديات التي تواجهها المملكة ومنها التدخل في الشؤون الداخلية، وتزايد مخاطر التطرف الفكري الطائفي والتعصب، والأعمال الإرهابية التي تنال من الحق في الحياة الآمنة وتعرق جهود التنمية الشاملة، الأمر الذي تعمل البحرين على مواجهته والتصدي له وفق القانون وفي إطار احترام حقوق الإنسان».

وأفاد وزير الخارجية «كما تم توجيه الشكر للدول التي شاركت في الحوار التفاعلي على تقديرها لجهود المملكة في مجال حقوق الإنسان، وكذلك الدول التي طرحت التوصيات حيث جاء العديد من هذه التوصيات في سياق تشجيع مملكة البحرين على استمرار نهجها وجهودها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ووجه شكر خاص إلى الترويكا المكونة من اليابان وغانا وكوبا التي تولت مسؤولية المقرر لجهودهم في تيسير عملية استعراض التقرير الوطني وإعداد مشروع تقرير الفريق العامل، وإلى سكرتارية المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتسهيل عمل فريق الترويكا وإعداد مسودة التقرير النهائية».

مساعد وزير الخارجية وشمل عدداً من ممثلي السلطة التشريعية والجهات الحكومية المعنية والذين يتصل معلمهم بشكل مباشر وأساسي بمضمون التقرير».

وأردف «يلاحظ بالنسبة لمناقشة التقرير، الآتي: تمت مناقشة التقرير في الفترة من 1 إلى 5 مايو 2017، وقد طرحت عدد من الدول بعض التوصيات التي ستتم دراستها من قبل الجهات المعنية والرد عليها قبل دورة المجلس الـ 36 في سبتمبر 2017». وأوضح «هذا وقد تضمنت كلمة رئيس الوفد في ختام أعمال فريق العمل في 5 مايو 2017، أن آلية الاستعراض الدوري الشامل تستحق كل الدعم لتحقيق أهدافها على أساس المبادئ التي تحكم عمل المجلس وهي مبادئ الحوار والموضوعية والالتقائية والتعاون الدولي البناء، وأن يحكم التفاعل في إطار هذه الآلية الإدراك بان تشجيع واحترام وحماية حقوق الإنسان هي عملية مستمرة لا تخلو من تحديات أو مصاعب». وأشار إلى «الروح الإيجابية التي اتسمت بها مناقشة التقرير الوطني الثالث لمملكة البحرين والذي شاركت في مناقشته 83 دولة قدمت ببيانات شفوية، وقد أشادت 75 دولة من تلك الدول بأبرز الإنجازات التي تشهدها مملكة البحرين في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد المؤسسي والتشريعي وإلى سعي البحرين الحثيث والجاد والتزامها الراسخ في حماية وتمكين المرأة لما يحظى به هذا الجانب من اهتمام كبير من قبل المجلس الأعلى للمرأة، وإلى إجراءات تدريب رجال إنفاذ القانون على مبادئ حقوق الإنسان، وإنشاء آليات الحماية الوطنية كالأمانة العامة للقطاعات، ووحدة التحقيق الخاصة، ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، وإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وفق مبادئ باريس، وغيرها من التطورات التي استحققت المدح والثناء». وأكد أن «وفد مملكة البحرين قد التزم الشفافية الكاملة والموضوعية في التعبير عما تحقق من إنجازات على أرض

□ أعلن وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة أن «مملكة البحرين سوف تدرس بعناية كافة التوصيات الواردة في الاستعراض الدوري الأخير لملف البحرين الحقوقي، والتي بلغت 175 توصية وستتم موافاة مجلس حقوق الإنسان بما سوف يتم في هذه الشأن قبل دورته السادسة والثلاثين في شهر سبتمبر/ أيلول 2017».

جاء ذلك في رد وزير الخارجية على السؤال المقدم من النائب عبدالحمد عبدالحسين حول الاستراتيجيات والخطط التي تعتمدها الوزارة في استعداداتها للاستعراض الدوري الشامل لملف مملكة البحرين في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، والذي سينظره المجلس في جلسته المقبلة، يوم الثلاثاء (6 يونيو/ حزيران 2017).

وأستهل الوزير رده بقوله «عقدت وزارة الخارجية اجتماعات عدة للتشاور الوطني شملت الجهات الحكومية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية ومنظمات المجتمع المدني، لمناقشة مرئيات هذه الجهات بهدف إعداد تقرير الاستعراض الدوري الشامل الثالث لمملكة البحرين، كما نظمت وزارة الخارجية اجتماعاً للتشاور مع منظمات المجتمع المدني شارك فيه (13) جمعية ونقابة معنية بحقوق الإنسان، قدم بعضها ملاحظات ومرئيات، وقد تم أخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار في التقرير، ويأتي هذا المنهج العملي ترجمة لقناعات الجهات المختصة البحرينية بضرورة التشاور والتنسيق مع أصحاب المصلحة بشأن إعداد التقرير».

وأضاف «اعتمدت اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان مشروع التقرير ومن ثم نشره على المستوى الوطني في مختلف وسائل الإعلام المحلية، وكذلك على الموقع المخصص بالاستعراض الدوري الشامل التابع لوزارة خارجية مملكة البحرين في يناير 2017».

وأكمل وزير الخارجية «ناقش الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان، التقرير الوطني الثالث للمملكة، وترأس الوفد

مساعد وزير الخارجية وشمل عدداً من ممثلي السلطة التشريعية والجهات الحكومية المعنية والذين يتصل معلمهم بشكل مباشر وأساسي بمضمون التقرير».

وأردف «يلاحظ بالنسبة لمناقشة التقرير، الآتي: تمت مناقشة التقرير في الفترة من 1 إلى 5 مايو 2017، وقد طرحت عدد من الدول بعض التوصيات التي ستتم دراستها من قبل الجهات المعنية والرد عليها قبل دورة المجلس الـ 36 في سبتمبر 2017».

وأوضح «هذا وقد تضمنت كلمة رئيس الوفد في ختام أعمال فريق العمل في 5 مايو 2017، أن آلية الاستعراض الدوري الشامل تستحق كل الدعم لتحقيق أهدافها على أساس المبادئ التي تحكم عمل المجلس وهي مبادئ الحوار والموضوعية والالتقائية والتعاون الدولي البناء، وأن يحكم التفاعل في إطار هذه الآلية الإدراك بان تشجيع واحترام وحماية حقوق الإنسان هي عملية مستمرة لا تخلو من تحديات أو مصاعب». وأشار إلى «الروح الإيجابية التي اتسمت بها مناقشة التقرير الوطني الثالث لمملكة البحرين والذي شاركت في مناقشته 83 دولة قدمت ببيانات شفوية، وقد أشادت 75 دولة من تلك الدول بأبرز الإنجازات التي تشهدها مملكة البحرين في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد المؤسسي والتشريعي وإلى سعي البحرين الحثيث والجاد والتزامها الراسخ في حماية وتمكين المرأة لما يحظى به هذا الجانب من اهتمام كبير من قبل المجلس الأعلى للمرأة، وإلى إجراءات تدريب رجال إنفاذ القانون على مبادئ حقوق الإنسان، وإنشاء آليات الحماية الوطنية كالأمانة العامة للقطاعات، ووحدة التحقيق الخاصة، ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، وإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وفق مبادئ باريس، وغيرها من التطورات التي استحققت المدح والثناء». وأكد أن «وفد مملكة البحرين قد التزم الشفافية الكاملة والموضوعية في التعبير عما تحقق من إنجازات على أرض